سواريش والى يساره رئيس الوزراء المكلف نوبرا داكوستا ، في زيارة لاحدى المصانع السنة الماضية

الازمـــة السياسية في البرتغال:

القوى اليمينية تخوض جولة اخرى من اجل الاستيلاء على السلطة

اين تقف البرتغال اليوم ، على ابواب حكومة ام انتخابات جديدة لا يرغب فيها احد من الاحزاب السياسية ؟ السؤال تثيره الازمة السياسية الراهنة التي نتجت عن اقالة رئيس الجمهورية لرئيس الحكومة الاشتراكي ماريو سواريش لصالح اليمين ، الذي قام بمناورة لكنه اخطأ في حساباته ، وجاءت النتيجة على عكس ما توقع ، وعلى عكس ما توقع رئيس الجمهورية عندما رضخ لرغبة اليمين ، ليجد نفسه وسط ازمة سياسية ما زال يحاول الخروج منها ، اما الحزب الاشتراكي الذي كان المستهدف من هذه الضربة الاخيرة ، فانه قد وجد نفسه مرة اخرى ، ورغم ارادته ، في نفس الموقع مع الحزب الشيوعي، او على الاقل بحاجة الى قوة الشيوعيين ، لمواجهة مخطط اليمين الذي لم يفقد الامل بعد ، في اعادة عقارب الساعة الى الوراء ، وتصفية ما تبقى من مكاسب حققتها حركة القوات المسلحة البرتغاليه التقدمية عندما اطاحت بالديكتاتورية السالازارية، في سنة ١٩٧٤ .

لقد نتجت الازمة السياسية ، التي تتخبط فيها البرتغال ، عن معركة قوى ارادت ان تخوضها القوى اليمينية ليصبح للشركاء الاشتراكيين في الحكومة ، « حزب الوسط الديمقراطي » اليميني المحافظ ، صوتا حاسما في عملية القرار السياسي ، ولكن الرد ، غير المتوقع ، لرئيس الوزراء المقال واستناده الى حقيقة كونه رئيس اقوى الاحزاب في البرتغال ، لم يعط النتيجة التي كان يتوخاها اليمين ، ودفعت البلاد الى احتمالات اقلها سوءا ، اجراء انتخابات عامة جديدة لا يرغبها احد في هذه الفترة بالذات .

لقد بدأت الازمة عندما هدد « حزب الوسط الديمقراطي » اليميني المحافظ بالانسحاب من الحكومة الائتلافية الحاكمة برئاسة الاشتراكي ماريو سواريش ، اذا لم يرضخ هذا الاخير لطلبها ويقيل وزير الزراعة الاشتراكي لويس سایاس ، الذي يعتبره اليمينيون اقرب الى الحزب الشيوعي ، ولا يتردد في مشاورة الشيوعيين ، كما انه يتباطأ في تنفيذ ما اقر من خطوات تراجعية في مجال الاصلاح الزراعي . وكان من الطبيعي ان يرد الاشتراكيون بالرفض ، ويساندون رفيقهم في الحكومة . بل ان الرد الاشتراكي لم يتردد عن اتهام « حزب الوسط الديمقراطي » اليميني ، بالعمل من اجل تدمير الديمقراطية البرتغالية بهدف اعادة الديكتاتورية الى البلاد . وكان للحزب اليميني ان ينفذ تهديده ،فيسحب وزراءه الثلاثة من الحكومة، ومع ذلك حافظ رئيس الوزراء سواريش على تصلبه ، ورفض ان يقدم استقالة حكومته . وبدا للوهلة الاولى ان مناورة الحزب اليميني قد فشلت في تحقيق هدفها . ولكن تدخل رئيس الجمهورية ايانيش ، المعروف بيمينيته حاول انقاذ المناورة ، فاستدعى ماريو سواريش وابلغه قرار اقالته . وفي البدء ، رفض سواريش بقاء الحكومة لتصريف الاعمال ، الى حين تشكيل حكومة جديدة ، ولكنه عاد فوافق بانتظار من سيكلفه رئيس الجمهورية لتشكيل الحكومة الجديدة . وكان رئيس الجمهورية قد ابلغ سواريش ان حكومة اقلية مؤلفة من الحزب الاشتراكي فقط ، هي امر لم يعد مقبولا ، لكن سواريش يستطيع البقاء على رأس حكومة تشكل بتوجيه رئيس الجمهورية . وقد رفض سواريش هذا الاقتراح . ومرة اخرى ، غرقت البرتغال في ازمة سياسية ، هي الثانية منذ ان تسلم سواريش منصب رئاسة الحكومة .

ففي شهر كانون اول الماضي ، ١٩٧٧ ، سقطت حكومة سواريش الاشتراكية ، بعد ان فشلت في الحصول على ثقة اكثرية المجلس، وكان اليمين قد تكتل لاسقاطها بسبب مراعاتها الى حد ما ، مواقف الحزب الشيوعي ، خاصة في مجال الاصلاح الزراعي . وكان الشيوعيون قد حجبوا الثقة عنها بدورهم ، بسبب سياسة الارتداد على المكاسب التي كانت حققتها حركة القوات المسلحة التقدمية، وخاصة في المجال الزراعي ... كانت الاحزاب اليمينية آنذاك ، تضغط لدفع الحكم اكثر فاكثر نحو اعادة الاقتصاد الحر ، بينما كان الشيوعيون يضغطون من اجل السماح للعمال الزراعيين الاحتفاظ بالاراضي التي تم الاستيلاء عليها من كبار الاقطاعيين ، لتقام فيها المزارع الجماعية . وكانت حكومة سواريش الاشتراكية تتعاطى مع هذا التصارع كلاعب السيرك الذي يسير على حبل مشدود ، وعلى علو شاهق . لكن محاولة لعب لعبة

التوازن بين هذين الاتجاهين المتناقضين ، ما كان لها ان تدوم طويلا . وسقطت حكومة سواريش آنذاك ، بعد حجب الثقة عنها .

بالطبع ، قطف اليمين آنذاك ثمار الازمة السياسية التي افتعلها . وشكل سواريش بعد شهر حكومة ائتلافية مع حزب الوسط الديمقراطي وهو حزب يميني محافظ من نوع الاحزاب الديمقراطية المسيحية في البورجوازيات الغربية . وقد اكتفى هذا الحزب في ذلك الوقت ، بان يبقى الشريك الاصغر في الحكومة . لكنه لم يتوقف لحظة عن العمل والاعداد لجولة اخرى يحقق فيها مكسبا اكبر ، باتجاه الاستيلاء اليميني التام على الحكم . وبدا واضحا من الازمة الاخيرة الدور المساند لهم الذي يلعبه رئيس الجمهورية .

ورغم الارتداد التدريجي نحو اليمين الذين اتبعته حكومة سواريش الاولى والثانية ، الا ان هذه السياسة كانت تتوقف دائما عند حدود واضحة : اضطرار سواريش كرئيس للحزب الاشتراكي ، الى اخذ الجناح اليساري في حزبه ، بعين الاعتبار ، خاصة وان المعارضة لسياساته آخذة في الازدياد في قواعد الحزب ، وهو بالتأكيد لا يريد ان يفقد حزبه المرتبة الاولى بين الاحزاب الاخرى . واضطراره ايضا ، الى اخذ الحزب الشيوعي بعين الاعتبار ، لانه يدرك جيدا بان الحزب من القوة بحيث يستطيع تحريك اضرابات عمالية ، الحكومة ليس فقط في غنى عنها ، بل انها بحاجة الى دعمهم عندما تكون تحت ضغط الاحزاب اليمينية . ولهذا نرى المفارقة في قضية وزير الزراعة سایاس ، الذي كان ذريعة القوى اليمينية لتقوم بمناورتها ، بهدف اخضاع سواريش اكثر فاكثر لها . فقد طالب اليمين ممثلا في « حزب الوسط الديمقراطي » الرجعي ، باقاله وزير الزراعه بحجة ميوله الشيوعية ، وبحجة مشاورته للشيوعيين ، وتباطؤه المتعمد في مسألة اعادة الاراضي التي تم الاستلاء عليها في سنة ١٩٧٥ « بطرق غير شرعية »من قبل العمال ، واعادتها الى اصحابها السابقين ، وفك قبضة الشيوعيين على المزارع الجماعية الكبيرة والملفت للانتباه ، ان الوزير سایاس كان قد رد على تلك الاتهامات بالاشارة الى انه قد اعاد اكثر من ٤٠ الف « اكر » من هذه الاراضي الى اصحابها السابقين منذ توليه حقيبة وزارة الزراعة (!) « ودفاع » سایاس عن نفسه صحيح ، وقضيته تعطي نموذج لسياسة اللعب على الحبال التي ينتهجها سواريش ، محاولة تحقيق توازن بين ايديولوجيتين متناقضتين ، تنعكس في سياسة ارضاء او عدم استفزاز الطرفين المتصارعين ، والتي ما كان ممكنا لها الا ان تنتهي بازمة .

وقد سبق اثارة « حزب الوسط الديمقراطي » اليميني قضية سایاس ، تحركات يمينية نشطت في التحريض على حكومة سواريش ، وفي تشديد الضغوطات عليها . وقد شاركت الكنيسة الكاثوليكية في هذه التحركات والضغوط . وتحركت « كونفدرالية المزارعين » ، التي تتألف من الاقطاعيين السابقين واصحاب المزارع ، « لتتهم » الحكومة بتفضيل الجماعية على المزارع الخاصة . وفي مقاطعة اوبورتو ، معقل القوى اليمينية الرجعية، اجتمع مسؤولون يمثلون ١٥٠٠ شركة ، لتدين حكومة سواريش بسبب ما وصفته بالضرائب الصناعية العالية التي تفرضها ، وتفضيلها المصالح التجارية المؤممة على المصالح الخاصة ، ومسؤوليتها عن ما وصفوه بارتفاع اجور العمال (!)

لقد بدا واضحا منذ بدء هذه التحركات اليمينية في الشهر الماضي ، ان الاحزاب اليمينية تعد لجولة اخرى على طريق اخضاع الحكم لسلطانها ، وعندما فجروا الازمة بسحب وزراء « حزب الوسط الديمقراطي » اليميني ، الثلاثة لاجبار سواريش على الاستقالة ، كانوا يهدفون الى اسقاطه في قبضتهم ، فعرضوا عليه تشكيل « حكومة خلاص وطني » مع «الحزب الديمقراطي الاجتماعي» الذي يصنف نفسه في يمين الوسط (...) . لكن

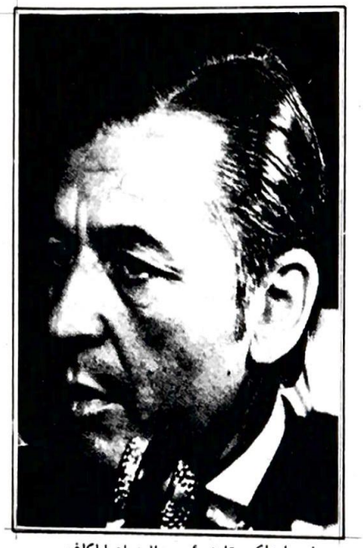

نوبرا داكوستا : رئيس الوزراء المكلف

سواريش بعد تبلغه قرار الاقالة

سواريش رفض لسببين : لادراكه بان القبول بتشكيل مثل هذه الحكومة الائتلافية بين الاحزاب الثلاث ، ستعطي اليمين الاكثرية داخل هذه الحكومة . ولادراكه بان احدا لا يستطيع تحاهل ارادة حزبه الذي يشكل اكثرية المقاعد في البرلمان .

لكن بدا ان القوى اليمينية مصممة على معركة ، من خلال تكليف الرئيس ايانيش الفريدو نوبرا داكوستا ، « رجل الاعمال الناجح » ، تشكيل الحكومة البرتغالية الجديدة . والمعروف عن داكوستا انه عندما كان وزيرا للصناعة في حكومة سواريش الاولى ، انتهج سياسة رفع الرقابة عن المؤسسات التجارية والصناعية في البلاد . وكان « مشروع التنمية الصناعية والمنجمية » الذي عرضه في سنة ١٩٧٧ ، قد قوبل بموجة معارضة قوية من النقابات العمالية التي يسيطر الشيوعيون على معظمها .

لقد برر الرئيس ايانيش تكليف داكوستا بحجة انه رجل تكنوقراطي غير سياسي وبأنه رجل اعمال ناجح يستطيع التركيز على النهوض بالاقتصاد البرتغالي المريض ، بعيدا عن النزاعات بين الاحزاب (!) لكن ردة الفعل كانت سريعة . الحزب الشيوعي اصدر بيانا تضمن عدم ارتياح الشيوعيين الى هذا التعيين ، وتحفظه على شخص رئيس الوزراء الجديد ، وان اختياره « لا يتفق والمبادىء التي يعتبرها الشيوعيون اساسية لحل الازمة السياسية في البلاد » . اما سواريش فقد عارض هذا التكليف واصفا اياه بانه « خطوة لا ديمقراطية » ، وبان حزبه يرفض الاشتراك في اية حكومة يشكلها داكوستا ، حتى بصفة مستقلين . واشار الى ان « حزبه يمثل القوى الديمقراطية في البلاد ، ومن شأن استبعاده عن السلطة ان يمثل خطوة اولى نحو اعادة الحكم الديكتاتوري اليميني » .

والواقع ان مشكلة ايانيش والاحزاب اليمينية التي يمثلها ، ان اية حكومة لا تستطيع الحصول على الثقة من دون تعاون الحزب الاشتراكي ، الذي يحتل في البرلمان ١٠٣ مقعدا من اصل ٢٦٣ مقعد (ويحتل الشيوعيون ٤٠ مقعدا) . فاكثرية البرلمان هي في خندق اليسار برغم ما يميز وما يفرق بين الحزبين الاشتراكي والشيوعي . واية حكومة بحاجة الى ثقة الاشتراكيين لتستطيع البقاء والعمل . واليوم كما كانت عادته ، يستخدم سواريش صيغا وعبارات « متطرفة » في معاداتها لليمين ، ويسند ظهره الى الشيوعيين ، «ويتصلب» في موقفه الرافض لتكليف داكوستا . واذا ما بقي سواريش على موقفه فان ثمة احتمالين لا ثالث لهما امام داكوستا : الاول ، ان يفشل في نيل ثقة اكثرية البرلمان . والثاني ، الاضطرار الى حل البرلمان والدعوة الى انتخابات عامة خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة اشهر . ولان احدا من الاحزاب لا يتوقع لانتخابات جديدة ان تغير كثيرا في خارطة القوى السياسية ، فان التركيز سيكون شديدا لاقناع سواريش بالعدول عن موقفه .